مكتب المدعي العام
لولاية نيويورك

ليتيشيا جيمس | المدعية العامة

مكتب حاكمة نيويورك

كاثي هوكول | حاكمة

التوجيهات الصادرة عن المكتب المشترك للحاكمة ومكتب المدعي العام لولاية نيويورك للمؤسسات والكيانات الخاصة وغير الربحية

14 فبراير 2025

مقدمة

تهدف هذه الوثيقة التوجيهية إلى توفير معلومات للكيانات الخاصة وغير الربحية مثل وكالات ومقدمي الخدمات الاجتماعية (بما في ذلك ملاجئ المشردين، وملاجئ العنف المنزلي، وغيرها من المرافق السكنية بالإضافة إلى المواقع غير السكنية ومواقع استقبال الخدمات الاجتماعية)؛ دور العبادة مثل الكنائس، والمعابد اليهودية، والمساجد، والمعابد الأخرى؛ المرافق الطبية ومرافق الرعاية الصحية؛ والكيانات الأخرى التي تقدم خدمات ومساحات مجتمعية، في تقييم كيفية الاستجابة للطلبات المقدمة من سلطات الهجرة الفيدرالية مع حماية حقوق المقيمين والعملاء والمرضى والأعضاء والموظفين.

لا تشكل هذه التوجيهات نصيحة قانونية، كما أنها لا تغطي كل سيناريو محتمل بالتفصيل، أو تتناول الاختلافات في القوانين والسياسات المحلية. قد تكون هناك قوانين، ولوائح، وسياسات، وشروط تعاقدية، واعتبارات أخرى تحكم سلوك الكيان. إذا كانت لديك أسئلة إضافية أو ترغب في وضع سياسات مصممة خصيصًا لوضعك، فإننا نحثك على استشارة مستشار مؤسستك. يُرجى ملاحظة أن هذا التوجيه ينطبق على المرافق الخاصة أو غير الربحية وليس على المباني المملوكة للمدينة أو الولاية أو المؤجرة منها. تخضع ممتلكات الولاية للأمر التنفيذي 170.1.يوجد أيضًا توجيه منفصل للمناطق التعليمية، وهو مرتبط بموارد أخرى في نهاية هذه الوثيقة بالإضافة إلى الأمر التنفيذي.

تم إعداد هذا التوجيه الموجز استجابةً للزيادة الحادة في عدد الأسئلة والطلبات التي تلقتها مكاتبنا في أعقاب توجيه وزارة الأمن الداخلي الذي ألغى التوجيه السابق الذي كان يحمي "الأماكن الحساسة" من أنشطة الإنفاذ المدني الفيدرالي لقوانين الهجرة. يهدف هذا التوجيه إلى إعداد وتثقيف المنظمات والمؤسسات حتى تتمكن من التركيز على الأشخاص والمجتمعات التي تخدمها، وعلى مهمتها، وعلى عملها الأساسي.

س: هل ستحدث إجراءات إنفاذ قوانين الهجرة في موقعي؟

ج: سابقًا، كانت سياسة وزارة الأمن الداخلي الأمريكية تمنع عمومًا سلطات إنفاذ قوانين الهجرة، مثل عملاء إدارة الهجرة والجمارك (ICE)، من تنفيذ اعتقالات بسبب مخالفات الهجرة المدنية أو الانخراط في أنشطة إنفاذ قوانين الهجرة المدنية الأخرى في "المواقع الحساسة" التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر: المدارس (من دور الحضانة إلى الكليات والجامعات)؛ ومرافق العلاج الطبي والرعاية الصحية؛ وأماكن العبادة مثل الكنائس، والمعابد اليهودية، والمساجد، والمعابد الأخرى؛ والأماكن التي يتجمع فيها الأطفال مثل مراكز رعاية الأطفال أو مرافق الرعاية البديلة؛ و"مؤسسات الخدمات الاجتماعية مثل مراكز الأزمات، وملاجئ العنف المنزلي، ومراكز خدمات الضحايا، ومراكز الدفاع عن الأطفال، ومراكز الزيارات الخاضعة للإشراف، ومراكز العدالة الأسرية، والمنظمات المجتمعية، والمرافق التي تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة، وملاجئ المشردين، ومرافق الإرشاد والعلاج من تعاطي المخدرات أو الكحول، وبنوك الطعام أو المخازن أو أي مؤسسة أخرى توزع الطعام أو الضروريات الأساسية الأخرى للحياة على الأشخاص المحتاجين"؛ وغيرها. تمت حماية هذه المناطق للسماح لجميع أفراد المجتمع - بمن فيهم الأفراد غير المصرح لهم قانونيًا بالتواجد في الولايات المتحدة - بالوصول الآمن إلى الخدمات والمساحات التي يعتمدون عليها، وقد دعمت هذه السياسات صحة ورفاهية المجتمع.

قامت وزارة الأمن الداخلي مؤخرًا بإلغاء هذه السياسات، وصرحت بأنها أوكلت قرارات الإنفاذ لضباط الهجرة بشكل فردي.

وهذا يعني أن مسؤولي الهجرة قد يسعون لإجراء اعتقالات داخل أو بالقرب من المواقع الحساسة. ولا يزال من غير الواضح مدى تكرار وعدوانية استخدام هؤلاء المسؤولين لهذه الصلاحية في مجتمعاتنا. ضع في اعتبارك أن مسؤولي الهجرة قد يسعون أيضًا للحصول على معلومات بحوزة مؤسستك من خلال وسائل مختلفة (مثل الطلبات عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني، أو مذكرات الاستدعاءات، أو أوامر الاعتقال) للمساعدة في عمليات الإنفاذ.

س: هل يتعين على مؤسستي أو كياني الآن الامتثال لإنفاذ قوانين الهجرة؟

ج: لا يؤثر إلغاء سياسة "المواقع الحساسة" على القيود القائمة لسلطة إنفاذ قوانين الهجرة، ولا يعني أنه يجب عليك بالضرورة السماح لعملاء الهجرة بدخول منشأتك أو الامتثال للطلبات المتعلقة بإنفاذ قوانين الهجرة. تحتفظ الكيانات الخاصة وغير الربحية بالقدرة على رفض التعاون في ظل ظروف معينة، كما هو موضح بالتفصيل في هذا التوجيه. بشكل عام، تظل الممتلكات الخاصة محمية بموجب التعديل الرابع للدستور الأمريكي، والذي يحد من سلوك مسؤولي الهجرة ويوفر الحماية ضد "عمليات التفتيش والمصادرة غير المعقولة". كما يحق للأفراد التزام الصمت بموجب التعديل الخامس للدستور. بالإضافة إلى ذلك، قد يتمتع عملاؤك أو مرضاك أو المقيمون لديك، وما إلى ذلك، بحقوق بموجب القوانين المحلية وقوانين الولاية والقوانين الفيدرالية التي تنطبق على وضعك تحديدًا. على سبيل المثال، حتى عندما يتمكن مسؤولو الهجرة بشكل عام من الحصول على المعلومات، فإن المعلومات المحددة التي يطلبونها منك قد تكون محمية بموجب قانون نقل التأمين الصحي والمساءلة (HIPAA)، أو قانون الخصوصية والحقوق التعليمية للعائلة (FERPA)، أو امتياز المحامي والعميل.

س: هل يجب على مؤسستي أو كياني أن يسمح لمسؤول الهجرة بالدخول سعيًا للوصول إلى فرد داخل المنشأة؟

ج: من المهم التمييز بين الأماكن العامة والخاصة في منشأتك. إذا كانت منشأتك تحتوي على مناطق مفتوحة للجمهور (مثل منطقة الاستقبال أو الردهة، أو موقف السيارات)، فيجوز لعملاء الهجرة دخول تلك المناطق بنفس القدر الذي يُسمح به لعامة الناس. تُطبَّق على هؤلاء المسؤولين نفس القواعد التي تُطبَّق على عامة الناس في تلك المناطق—إذا كان عملاء الهجرة يتسببون في إزعاج أو تخويف الأشخاص الموجودين، فيمكن لموظفي المؤسسة توثيق هذا السلوك، بما في ذلك أسماء الضباط وأرقام شاراتهم، وتأثير ذلك على قدرة مؤسستك على أداء عملها. يمكن لموظفي المؤسسة أيضًا إبلاغ العملاء بأنهم يعطلون العمل في الموقع وطلب المغادرة منهم.

إذا كان لدى منشأتك مناطق خاصة مغلقة أمام عامة الجمهور (مثل المكاتب، غرف فحص المرضى، مساكن الطلاب، غرف المقيمين، مكاتب الأخصائيين الاجتماعيين، غرف اجتماعات العملاء، أو أي مناطق مغلقة أو تحمل علامة "خاصة" ويتم الحفاظ عليها كمنطقة خاصة)، لا يُشترط على الموظفين السماح لمسؤولي الهجرة بالدخول إلى تلك المناطق الخاصة ما لم يُظهر المسؤول أمرًا قضائيًا صحيحًا. الأمر القضائي هو أمر موقع من قِبل قاضٍ فيدرالي ويختلف عن الأمر الإداري الذي يحمل ختم وزارة الأمن الداخلي، أو إدارة الهجرة والجمارك، أو وزارة العدل، ويكون موقعًا من قِبل مسؤول الهجرة. (مرفق نماذج من هذه الوثائق في نهاية هذا التوجيه.)

ضع في اعتبارك أن سلطات الهجرة قد تكون من ضباط ICE أو غيرهم من الوكلاء، وقد لا يُعرفون أنفسهم بوضوح. قد لا يكونون صريحين أو واضحين بشأن أهدافهم من طلب الوصول إلى منشأتك أو المعلومات التي تحتفظ بها.

في أي موقف، يجب على الموظفين عدم إخفاء أو حماية أي شخص، ويجب ألا يقدموا معلومات خاطئة لعملاء سلطات الهجرة، ويجب ألا يحاولوا التدخل جسديًا أو إعاقة عملاء الهجرة. إذا اقتحم المسؤولون مناطق مغلقة أمام عامة الناس، فيجب أن يظل الموظفون هادئين ويوثقوا ما حدث.

س: ما الذي ينبغي على مؤسستي أو كياني فعله للاستعداد لمواجهة سلطات الهجرة التي تسعى للوصول إلى منشآتها؟

ج: فكر في وضع سياسة لكيفية التعامل مع مثل هذه الطلبات، تكون مصممة خصيصًا لمؤسستك. كجزء من هذه السياسة، قد ترغب في تعيين مسؤول معين ليكون نقطة اتصال للموظفين في الخطوط الأمامية (مثل موظفي الاستقبال، وأفراد الأمن، وموظفي الصيانة، وغيرهم)، في حال وصول وكلاء الهجرة إلى موقعك أو اتصالهم بوكالتك للحصول على معلومات. يمكن لهذا الشخص المسؤول بعد ذلك تقييم طلبات الوكلاء وصحة أي أوراق يقدمونها (مثل أوامر التفتيش أو الاستدعاءات)، والتشاور الفوري مع المستشار القانوني للحصول على تعليمات إضافية. يُنصح المؤسسات الخاصة وغير الربحية بتدريب موظفيها بانتظام على السياسات المعمول بها، والتمييز بين الأماكن العامة والخاصة، وأيضًا التمييز بين أوامر التفتيش القضائية والإدارية.

س: هل يمكن لعملاء الهجرة استجواب موظفي مؤسستي أو كياني في منطقة عامة؟

ج: نعم، ولكن يجب أن يدرك الأفراد أن لديهم الحق في التزام الصمت وعدم الإجابة عن الأسئلة. إذا كان الاستجواب يتم بشكل شخصي، فيمكن للموظفين أن يسألوا عما إذا كانوا أحرارًا في المغادرة. إذا كانت الإجابة "نعم"، فيمكنهم المغادرة وليس عليهم الإجابة على الأسئلة. إذا قيل لهم إنهم ليسوا أحرارًا في المغادرة، يجب أن يدرك الموظفون أنه يمكنهم طلب التحدث مع محامٍ والالتزام بالصمت فيما عدا ذلك. وقبل كل شيء، إذا اختار موظفو الوكالة الإجابة عن أسئلة من عملاء الهجرة، فيجب عليهم توخي الحذر لتجنب أي تضليل.

س: ماذا على الموظفين أن يفعلوا عند تلقي طلبات للحصول على معلومات حول عملاء أو نزلاء الوكالة؟

ج: يمكن أن تتخذ طلبات الحصول على معلومات أشكالًا مختلفة، بدءًا من المكالمات الهاتفية أو رسائل البريد الإلكتروني وصولًا إلى الاستدعاءات القضائية الرسمية بمختلف أنواعها.

يُنصَح بتدريب جميع الموظفين الذين يراقبون الهواتف وحسابات البريد الإلكتروني على ضرورة إحالة أي طلبات للحصول على معلومات (بما في ذلك ما إذا كان شخص معين نزيلًا أو مريضًا أو عميلًا، وما إلى ذلك) إلى المسؤولين المعيّنين الذين يمكنهم بعد ذلك التشاور مع المستشار القانوني. سيؤدي هذا إلى منع أي كشف غير مصرّح به أو غير قانوني للمعلومات الخاصة عن أي فرد. إذا تلقى كيان ما طلبًا طوعيًا للمعلومات، يُشجّع المسؤول المعين على تقييم ما إذا كان من الممكن الامتثال للطلب دون انتهاك قوانين الخصوصية على مستوى الولاية أو القوانين الفيدرالية، وما إذا كان تقديم المعلومات المطلوبة سيؤثر على مهمة الوكالة الأساسية المتمثلة في تقديم الخدمات أو الدعم للأشخاص المحتاجين. يجب على الموظفين عمل نسخ من الوثائق التي يقدمها عملاء الهجرة. إذا تم تقديم الطلب شفهيًا، فيجب على موظفي الوكالة توثيقه.

إذا تلقى كيان ما أمر استدعاء أو أي طلب آخر للمعلومات، فيجب إحالة هذا الطلب إلى المستشار القانوني لمؤسستك، الذي يمكنه تقييم كيفية الرد. في بعض الحالات، قد ينصح المستشار القانوني بالاستجابة للاستدعاء، بينما في حالات أخرى قد يرى أن الاستدعاء به عيب ما. لهذا السبب، من المهم إحالة الاستدعاء إلى المستشار القانوني لمؤسستك قبل محاولة الرد.

المواد الإضافية

» **الأمر التنفيذي 170.1:** https://www.governor.ny.gov/sites/default/files/atoms/files/EO_170.1.pdf

» **مذكرة إدارة الأمن الداخلي في عهد إدارة بايدن المؤرشفة:** https://www.dhs.gov/archive/news/2021/10/27/secretary-mayorkas-issues-new-guidance-enforcement-action-protected-areas

» **توجيه إدارة الأمن الداخلي في عهد ترامب:** https://www.dhs.gov/news/2025/01/21/statement-dhs-spokesperson-directives-expanding-law-enforcement-and-ending-abuse

» **توجيه من مكتب حاكم نيويورك، ومكتب المدعي العام لولاية نيويورك، ووزارة التعليم في ولاية نيويورك:** https://www.nysed.gov/sites/default/files/oag-go-sed-immigration-students.pdf

» **صحيفة حقائق من المركز الوطني لقانون الهجرة:** https://www.nilc.org/resources/factsheet-trumps-rescission-of-protected-areas-policies-undermines-safety-for-all

» **بروتوكول نموذجي للمنظمات غير الربحية من محامي نيويورك للمصلحة العامة وتحالف المحامين لنيويورك:**
https://www.nylpi.org/wp-content/uploads/2025/Guidance-to-Nonprofits-Regarding-Immigration-Enforcement-1.pdf/01